أسباب الفساد الإداري والمالي

للفساد أسباب كثيرة يمكن تتبّعها سياسيّا واقتصاديا واجتماعيّا وثقافيّا وقد أدت إلى بروز ظاهرة الفساد وانتشارها في مختلف المجتمعات،

إن الرؤية التقليدية تعزى الفساد الإداري إلى عوامل أخلاقية ودينية وشخصية ، فالفساد هنا نتج عن التصدع في أخلاق المجتمع أو تشوه للإيمان الديني أو الحماس العقائدي والإيديولوجي والسياسي.

أمّا رؤية المتساهلين بسبب تفهمهم لأسبابه وظروفه البيئية فيرون أنّ أسبابه تكمن في ظروف الواقع وما يقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات[1]

وفي رأي منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي أنّ هناك ثلاث فئات حدّدت أسباب الفساد الإداري وهي:

الفئة الأولى:

هناك أسباب حضاريّة، وأسباب سياسيّة

الفئة الثانيّة:

أسباب هيكلية، أسباب اقتصادية،

الفئة الثالثة

أسباب بيولوجية وفيزيولوجية، أسباب اجتماعية، أسباب مركّبيّة.

الشرح والتوضيح:

أولا:

الأسباب الحضاريّة: سبب الفساد الإداري حضاريّا يكمن في وجود فجوة كبيرة بين القيم الحضرية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة لذلك ستكون هناك حالات مخالفة لقيم وقواعد العمل الرسمية تعد استجابة طبيعية للنظام القيمي الحضري .كما أنها تبدو تحركا طبيعيا لتقليص الفجوة بين قيم قواعد العمل الرسمية .

والمقصود بالقيم الحضاريّة المعاني المعنوية ذات الاهميّة الكبيرة لدى الإنسان والمؤثّرة في سلوكه وقراراته مثل الإنسانيّة والأخوّة والجماعيّة واحترام العمل ووقت العمل وأداء الواجب والتسامح...

الأسباب السياسية: إن محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية .كل هده الحالات من شأنها أن تؤدي إلى بروز الفساد الإداري .

ثانيّا:

أسباب هيكلية: إن هياكل الأجهزة الإداريّة القديمة وعجم تجديدها وبقاء الموظّف في مكان الإدارة من دون تغييره أو تحويله

من شأنه أن يدفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل على ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها عن مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.

أسباب قيمية/أخلاقيّة : إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة. إن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

أسباب اقتصادية : أهمها انعدام العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يولد فئات ذات ثراء كبير و أخرى محرومة.

ثالثا:

أسباب بيولوجية وفيزيولوجية: وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي والأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من أثار سلوكياته وتصرفاته.

أسباب اجتماعية : وهي جميع الأسباب التي تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية.

---

[1] - خالد بن عبد الرحمن بن حسين بن عمر آل الشيخ، "الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته دراسة تطبيقية"، لنيلة درجة الدكتوراه في الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2007، ص 24.

أسباب مركبة : وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب؛ حضاريّة، سياسيّ ،هيكلية اقتصادية.
ففي الجانب السياسي.
إن مسببات الفساد المالي كثيرة و متنوعة بعضها ما هو ذاتي يرتبط بالشخص المفسد الذي تنعدم لديه مقومات السلوك الحسن فلا يجد لديه رادعا أخلاقيا يمنعه من تعاطي الفساد والقيام بالأفعال المفسدة التي تتمثل في الاعتداء على مصالح البلاد، أما البعض الآخر فيعود إلى الظروف البيئية الخارجية وما فيها من ضغوط أو إغراءات تشكل عوامل دفع و جذب للفساد[1]

إذا للفساد المالي أسباب عديدة ، تختلف من مجتمع إلى آخر ، إلا أن طرق ممارسته متشابهة إلى حد كبير، و يمكن بصفة عامة حصر أهم أسباب الفساد المالي فيما يلي

***أسباب تربوية و سلوكية***: من أهمها عدم الاهتمام بغرس القيم الأخلاق الدينية في النفوس مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون[2].

***أسباب اقتصادية***: وتعد من المسببات المفسرة للفساد وتتمثل بالآتي:

- ارتفاع مستويات التضخم الناتجة عن إتباع سياسة مالية خاطئة أو انخفاض الناتج القومي الإجمالي جراء إنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة. ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية.
- غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن أغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا[3].
- ارتفاع تكاليف المعيشة وتدني مستوى الأجور ( هذا العامل من أكثر العوامل التي تفسر لنا شيوع الفساد في المجتمعات النامية منها والمتقدمة وأيضا في كلى القطاعين العام والخاص).
- اتساع الدور الاقتصادي للدولة.

***أسباب سياسية***: تعد هذه الأسباب الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب تحقيق مصالح الأقلية دون المصلحة العامة. ومن أهمها:

- تغيير نظام الحكم (تواجه بعض الدول وخصوصا الدول النامية تغييرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية والعكس، الأمر الذي يجعل جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيأ الجو للفساد المالي)
- ضعف الإرادة السياسية لدى القادة السياسيين في مكافحة الفساد.
- تفشي البيروقراطية الحكومية.
- ضعف أداء السلطات التشريعية والتنفيذية.
- ضعف حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
- قلة الوعي السياسي.
- ضعف السلطة القضائية (تعمل تحت إشراف الحكومة ويعتبر القضاة من موظفي الدولة)[4].

وقد حدد البنك الدولي مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي نذكر أبرزها:

- وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.
- حصول فراغ في السلطة السياسية.
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها.
- توافر البيئة الاجتماعية والسياسية لظهور الفساد[1].

---

[1] علي سكر عبود ، تحليل صور و أسباب الفساد المالي و الإداري – دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية -، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد الأول ، 2010 ، ص: 124

[2] محمد خالد المهايني، آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري، الملتقى العربي الثالث بعنوان " آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري "، الرباط، المغرب، مايو 2008، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2009، ص 41

[3] م ن، ص: 747.

[4] حمد محمد، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تجحيم أداء الإقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، العدد 03 ، السنة الثامنة ، 2016، ص745

[1] [12] – دادن عبد الغني ، سعيدة تلي ، فعالية الحوكمة و دورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6 و 7 ماي 2012، ، ص: 09.